معهد التخطيط القومى
مركز العلاقات الإقتصادية الدولية
دبلوم عام ١٩٩٦

تقييم أداء الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)
(دراسة حالة التجارة البينية)

إعداد

ديزى رءوف راجى دانيال

إشراف

أ.د./ فادية عبد السلام

مستشار بمركز العلاقات الإقتصادية الدولية

معهد التخطيط القومى

١٩٩٦

قائمة المحتويات

	رقم الصفحة
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول : خلفية نظرية عن التكامل الاقتصادى.	١
المبحث الأول: درجات وأنواع التكامل الاقتصادى.	٢
المبحث الثانى: أهداف وآثار التكامل الاقتصادى	١٠
المبحث الثالث: التكامل الأقتصادى بين الدول النامية.	١٩
الفصل الثانى : الجماعة الأقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)	٢٨
المبحث الأول : خلفية عن تشكيل الإيكواس والمنظمات الأقتصادية الأخرى فى غرب إفريقيا	٣٠
المبحث الثانى : أقتصاديات دول الجماعة الأقتصادية لدول غرب إفريقيا.	٤١
المبحث الثالث : إتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.	٥٥
الفصل الثالث : أنشطة الجماعة الأقتصادية لدول غرب إفريقيا.	٦٢
المبحث الأول : بروتوكولات الجماعة الأقتصادية لدول غرب إفريقيا.	٦٣
المبحث الثانى : أنجازات الجماعة الأقتصادية لدول غرب إفريقيا.	٨١
المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على أداء الجماعة الأقتصادية لدول غرب إفريقيا.	٩٠
الفصل الرابع : تقييم أداء الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا بالإعتماد على مؤشر التجارة البينية.	٩٦
المبحث الأول: هيكل ومستوى التجارة البينية فى الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا.	٩٨
المبحث الثانى : تطور التجارة البينية للجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا.	١٠٨
المبحث الثالث : مستوى أداء الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا نظرة وتقييم	١٢١
خاتمة وتوصيات	١٢٩
هوامش الدراسة	١٣٤
ملحق الجداول	١٤٠
قائمة المراجع	١٤٨

قائمة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١)	الإيكواس: السكان، الدخل ومعدلات النمو.	١٤١
(٢)	الإيكواس: هيكل الناتج والنمو.	١٤٢
(٣)	الإيكواس: التجارة، النمو وهيكل الصادرات.	١٤٣
(٤)	نصيب كل دولة عضو من ستة إبيدجان فى توزيع ملكية المشروعات الأجنبية الكبرى فى عام ١٩٧٥.	١٤٤
(٥)	التجارة الأقليمية فى غرب إفريقيا كنسبة من التجارة الخارجية الكلية.	١٤٤
(٦)	تجارة أقليم غرب إفريقيا مع بعض المناطق المنتقاه فى العالم لعام ١٩٩٦/٦٥.	١٤٥
(٧)	الأحصائيات التجارية لكل من غانا، ساحل العاج فى ١٩٧١/١٩٦٧.	١٤٥
(٨)	التجارة فى الأقليم ١٩٧٤/٦٠.	١٤٦
(٩)	أتجاهات التجارة لأقليم غرب إفريقيا.	١٤٧
(١٠)	التجارة الكلية والبينية لدول الجماعة الأقتصادية لدول غرب إفريقيا.	١٠٢
(١١)	طبيعة وأتجاهات التجارة البينية لعام ١٩٨٧.	١٠٤
(١٢)	التركيب السلعى للصادرات التجارية لدول الجماعة الأقتصادية لدول غرب إفريقيا.	١٠٦
(١٣)	التركيب السلعى للواردات التجارية لدول الجماعة الأقتصادية لدول غرب إفريقيا.	١٠٧
(١٤)	مصفوفة الصادرات البينية لمجموعة الإيكواس فى عام ١٩٧٥.	١١٣
(١٥)	مصفوفة الواردات البينية لمجموعة الإيكواس فى عام ١٩٧٥.	١١٤
(١٦)	مصفوفة الصادرات البينية لمجموعة الإيكواس فى عام ١٩٨٤.	١١٥
(١٧)	مصفوفة الواردات البينية لمجموعة الإيكواس فى عام ١٩٨٤.	١١٦
(١٨)	مصفوفة الصادرات البينية لمجموعة الإيكواس فى عام ١٩٩٥.	١١٧
(١٩)	مصفوفة الواردات البينية لمجموعة الإيكواس فى عام ١٩٩٥.	١١٨

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أسرة معهد التخطيط القومـى مـن الأسـاتذة وهيئـة التدريب والإداريون والسيد المشرف على الـدورة. وأخـص أيضـا بالشـكر والتقديـر الأسـتاذة القديرة التى تفضلت وأشرفت على هذا البحث لما بذلته من جهد لأبرازه فى هذه الصورة.

البـــــاحثة

مقدمـــة

يعتبر التكامل الاقتصادى الإقليمـى أحد أدوات استراتيجية التنميـة المطبقـة فـى الـدول الناميـة ومنهـا الـدول الإفريقيـة. فمنـذ اسـتقلال الـدول الإفريقيـة، قـامت بتطبيـق العديـد مـن الاستراتيجيات التنموية كالإحلال محل الواردات، تحفيز الصناعات كثيفـة رأس المـال، التنميـة المعتمدة على الخارج وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى والاستقلال الاقتصادى. إلا أن التطبيق العملى لهذه الاستراتيجيات أثبتت فشلها فى تحقيق الأهداف المرجوة منهـا بـل وزادت التبعيـة للخـارج واتسـعت فجـوة المـوارد المحليـة ممـا أدى لظهـور أزمـة المديونيـة. لذلـك بـدأ بعـض الاقتصاديين والنخب فى الـدول الإفريقيـة بـالنظر إلـى التكـامل الاقتصـادى كاسـتراتيجية بديلـة للاستراتيجيات التنموية السابقة. فالتكامل الاقتصادى يعمل على حماية الدول الداخلة فـى نطـاق التكامل من المنافسة الخارجية من خلال وضع تعريفة جمركية خارجية عامة وبذلك يحقق قـدر من الاكتفاء الذاتى، وكذلك يعمل التكامل على فتح الأسواق المحلية للدولة العضو أمام المنافسـة الإقليمية وبذلك يحصل على مساندة غير محلية فى عملية التنمية، كمـا أن هنـاك أسـبابا أخـرى لاتجاه الدول الإفريقية إلى تكوين تجمعات اقتصادية منهـا صغـر حجـم العديـد مـن هـذه الـدول وفقرها وهو ما يعد من أهم معوقات التنمية الذاتية، كما أن ارتفاع عدد الدول الحبيسة يزيد مـن اهمية تعاون هذه الدول مع جيرانها المطلين على سواحل.

وقد إعتاد بعض الاقتصـاديين عنـد تقييـم أى جماعـة اقتصاديـة الاعتمـاد علـى النظـرة التحليلية الإستاتيكية واستخدام أداتى خلـق وتحويـل التجـارة أى معرفـة الأثـر الإنشـائى والأثـر التحويلى للتجارة على كـل مـن الانتـاج والاسـتهلاك والرفاهيـة فـى الـدول الأعضـاء. فـالنظرة التحليليـة الإسـتاتيكية تبـدأ مـن افـتراض ضمنـى هـو ثبـات كميـة وحجـم وخصـائص المـوارد الموجودة فى دول الجماعة الاقتصاديـة. وتركـز علـى بحـث آثـار التكـامل علـى إعـادة توزيـع واستخدام هذا الحجم المعين من الموارد بين فروع الانتاج العديدة، وبين الدول نفسها بما يحقـق أكفأ استخدام ممكن لها، وعلى بحث آثار التكامل على معـدل التبـادل الدولـى لكـل قطـر وعلـى الاستهلاك المحلى.

وعلى الرغم من أن فروض التحليل الإستاتيكى غير متطابقة مع الأوضاع السـائدة فـى الدول النامية ومنها الدول الإفريقية، إلا أنه قد جرت العادة أن يتحقـق التكـامل الاقتصـادى فـى الدول النامية بإلغاء الحواجز والقيود على حركة المبادلات وعلى انتقال عناصر الإنتـاج. وهـذا هو النموذج المطبق فى الدول الصناعية المتقدمة، وهو لا يلائم ولا يكفى كاسلوب عام لعلاج

المشكلة الرئيسية التى تعانى منها الدول الإفريقية وهى مشكلة التخلف، ولا يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية. ولذلك كان لا بد من تطوير أدوات تقييم التكامل الاقتصادى ما بين الدول النامية والاعتماد على النظرة التحليلية الديناميكية التى تهتم بصفة أساسية ببحث تطوير إمكانات نمو وتنمية اقتصاديات الدول الأعضاء والكيفية التى يمكن أن يؤثر بها التكامل الاقتصادى بين هذه الدول فى عملية التطوير من خلال إحداث تغييرات فى البنية الأساسية والتقريب التدريجى بين مستويات التطور الاقتصادى لهذه الدول وإقامة نوع من التخصص والتعاون فى الإنتاج بينها. ومن هنا يقل الإهتمام بالوضع الإستاتيكى المقارن لخلق وتحويل التجارة، بل وقد يزيد الإتجاه نحو التكامل الاقتصادى فى غياب الأثر الإنشائى للتجارة.

وعند تقييم التكامل الاقتصادى ما بين الدول الإفريقية أو الدول النامية بصفة عامة، لابد من النظر إلى عدة عوامل:

- إلى أى مدى يمكن للدول الأقل نموا أن تستفيد من عملية خلق التجارة.
- هل عملية خلق التجارة هى المعيار المناسب لتقييم التكامل الاقتصادى ما بين الدول النامية.
- ما هى المعايير والأدوات التى يمكن الاعتماد عليها فى تقييم التكامل الاقتصادى ما بين الدول النامية، هل ستتمثل فى المكاسب المحتملة من ظهور هيكل إنتاجى جديد أو احتمال زيادة القدرة التنافسية للمجموعة فى علاقتها الاقتصادية الخارجية أو التوزيع الملائم لمنافع التكامل الاقتصادى ما بين الدول الأعضاء.

ومن الملاحظ أن الفكر الاقتصادى فى الدول النامية ومنها الدول الإفريقية، لم ينجح بعد فى وضع نموذج خاص للتكامل ما بين هذه الدول. ولئن كانت قد بذلت بعض المحاولات الجادة لمواجهة جانب أو آخر من المشكلات الخاصة للتكامل ما بين هذه الدول، وتم استخدام بعض المؤشرات لتقييم أداء هذه الجماعات الاقتصادية، إلا أن كثيرا من الجوانب الأخرى للتكامل فى الدول النامية والدول الإفريقية بصفة خاصة يحتاج لتفسيرات وحلول ملائمة. ولعل هذا من أهم الأسباب التى تفسر ضآلة ما تحقق من نتائج تجارب التكامل الاقتصادى التى قامت بين مجموعات الدول النامية وبالذات التجمعات الاقتصادية فى الدول الإفريقية.

وتتصدى هذه الدراسة لإحدى التجمعات الاقتصادية فى القارة الإفريقية وهو "الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمعروف اختصارا بمجموعة "الإيكواس". وقد تم اختيار هذه

الجماعة لأنها تعتبر واحدة من أبرز التجمعات الاقتصادية على الساحة الإفريقية من حيث قدرتها على الاستمرار لأكثر من عشرين عاما، ومن حيث الطبيعة الخاصة للدول الأعضاء فى هذا التجمع، حيث يضم التجمع دولا متفاوتة ومتباينة على أصعدة مختلفة. ويظهر هذا التفاوت والتباين من حيث مصادر الثروة الطبيعية (موريتانيا، نيجريا) أو من حيث إتساع الرقعة الجغرافية وما يعنيه ذلك من تنوع فى الثروات (نيجريا، جامبيا، توجو) كذلك من الناحية الديموجرافية (فنيجريا تعتبر من أكبر الدول الإفريقية فى مواجهة دول مثل جامبيا أو غينيا بيساو). إضافة إلى التفاوتات الجغرافية والديموجرافية والثروات الطبيعية، نجد أن دول التجمع متباينة من حيث التوجه الأيديولوجى ونظم الحكم. يزيد من ذلك اختلاف الخبرة التاريخية واللغوية وبالتالى اختلاف التوجهات الخارجية، بالإضافة إلى عدم تمتع كثير من هذه البلدان بالأستقرار السياسى. ويعتبر هذا التفاوت أحد العقبات الأساسية التى تواجه جماعة "الإيكواس" فى تحقيق أهدافها.

يغطى البحث فترة زمنية تبدأ من عام ١٩٧٥، وهو العام الذى ظهرت فيه الجماعة الأقتصادية لدول غرب إفريقيا بصورة رسمية حيث قامت الدول الأعضاء بالتوقيع على معاهدة لاجوس فى ١٥ مايو ١٩٧٥. وتنتهى الدراسة بعام ١٩٩٥ حيث أن آخر عام يتوافر عنه بيانات التجارة البينية. وبالنسبة لمنهجية الدراسة، فيعتمد هذا البحث على المنهج التحليلى الأستقرائى. حيث سيتم تقييم أداء الإيكواس بالاعتماد على مؤشر التجارة البينية ومدى تطور هذا الهيكل كما ونوعا وكذلك مدى أنتشار هذه التجارة وتوزيعها الجغرافى ما بين دول الجماعة. وذلك بأستخدام البيانات الأحصائية المتوفرة فى هذا الشأن. كذلك سيتم التعرف على نشاطات الأيكواس الأقتصادية الأخرى (كالتعاون الزراعى، الصناعى، التعاون فى مجالات البنية الأساسية والتعليم) من خلال البروتكولات والخطط الموضوعة، وما تم تنفيذه من هذه الخطط على أرض الواقع.

أما عن معوقات الدراسة، فهى صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات. فتضم هذه الدراسة دول غرب إفريقيا وهى الدول الأقل نموا فى القارة الأفريقية النامية. معظم هذه الدول دول صحراوية حبيسة صغيرة لديها العديد من المشاكل الأقتصادية والسياسية بالأضافة لمعاناة العديد منها من حالات الجفاف والمجاعات. وبالتالى فهى دول متخلفة فى مجال الإحصاءات والبيانات، حيث لا تعطى الأهتمام بمثل هذه الأمور وبخاصة فى السنوات الأخيرة حيث تفاقمت المشاكل السياسية الداخلية. كما يسود بعض هذه الدول كنيجريا وغانا عملية الفساد الأدارى

بشكل واسع حيث تتضارب البيانات ولا يمكن التأكد من صحتها وبالتالى لا يمكن الأعتماد عليها. كما أن الجماعة الأقتصادية لدول غرب إفريقيا قد بدأت بداية قوية وكان هناك طموح وآمال عريضة حولها، إلا أن الطموح المبالغ فيه دون الأخذ فى الإعتبار الواقع العملى جعل معدلات الأداء تتراجع للوراء ولم يحدث التحسن المنتظر فى إقتصاديات الدول الأعضاء أو النتائج المأمولة من أنشاء الجماعة. وبذلك لا يتوافر عنها بيانات كافية لضعف معدلات الأداء وقلة نشاطها وأنجازاتها.

وتأتى أهمية هذه الدراسة فى الوقت الحالى لعدة أسباب:-

(١) بدأ العالم دخول مرحلة تسمى "مرحلة التكتلات الكبيرة" كدول جنوب شرق آسيا، التجمعات الأقتصادية المختلفة فى أمريكا اللاتينية، الأتحاد الأوروبى بالأضافة لتشجيع أتفاقية الجات لعمليات التكامل الأقتصادى.

(٢) ظهور ما يسمى "بالنظام العالمى الجديد" حيث أنهارت القطبية الثنائية وظهرت دول جديدة على الساحة الدولية كاليابان والصين مع تراجع الدور الأمريكى والدور السوفيتى (بخاصة بعد تفتت الإتحاد السوفيتى وإنهيار الشيوعية فى دول أوروبا الشرقية)، كل ذلك قد أدى إلى تهميش القارة الأفريقية على الصعيد العالمى بعد أن كانت دائرة الأهتمام أبان فترة الحرب الباردة، ولذلك كان لابد من الإهتمام بعوامل الدفع الذاتية والإعتماد على الموارد المحلية فى عملية التنمية.

(٣) وقد شهدت الفترة الأخيرة، أنهيار نظريات التنمية والفكر التنموى الذى ساد فى فترة الخمسينات والستينات وظهرت العديد من النظريات التنموية الحديثة ولذلك جاء الأهتمام بفكر التكامل الأقتصادى ما بين الدول النامية ودوره فى عملية التنمية.

(٤) كذلك من الملاحظ وجود العديد من التكتلات الأقتصادية فى القارة الأفريقية، إلا أنه بالرغم من ذلك هناك ضآلة فى نتائج ومردودات مثل هذه التكتلات. لذلك كان لا بد من تقييم أداء أحدى هذه التكتلات أعتمادا على ما تم الأتفاق عليه فى معاهدة أنشائها وكذلك على الواقع الأقتصادى للدول الأعضاء فى هذه التكتلات.

(٥) العديد من الدول الأفريقية قد طبقت ما يعرف "ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلى". ومعظم الدراسات السابقة قد تمت قبل تطبيق هذه البرامج بواسطة بعض الدول

الأعضاء فى هذا الأقليم. ومن هنا يجب معرفة التغير الحادث فى هيكل وحجم التجارة البينية كنتيجة لتطبيق هذه البرامج.

وتهدف هذه الدراسة إلى قياس أداء التجارة البينية لدول الأيكواس كمؤشر من مؤشرات تقييم الأيكواس. مقارنة هذا الأداء بالأهداف الموضوعة سلفا وبمستويات الأداء فى الدول العربية (كنموذج للتكامل الأقتصادى ما بين الدول النامية). ولتحقيق هذا الهدف سيتم تقسيم الدراسة كما يلى:

الفصل الأول: عرض عن الخلفية النظرية لفكرة التكامل الاقتصادى مع تخصيص مبحث لدراسة هذه الفكرة فى أطار الدول النامية لخصوصيتها، حيث هناك أختلاف فى وضعيتها عن وضعية الدول المتقدمة، كما أن الجماعة التى سيتم تقييم أدائها تتكون من دول نامية.

الفصل الثانى: يبين نشأة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والبيئة الإقليمية التى نشأت فيها مقارنا نشأتها وتطورها بنشأة التجمعات العربية. مع عرض لأقتصاديات الدول الأعضاء فى الجماعة وكذلك البنود الهامة فى أتفاقية أنشائها.

الفصل الثالث: يبين النشاطات الأخرى للجماعة (تعاون زراعى، صناعة، بنية أساسية، نقل ومواصلات)، وكذلك الأهتمامات الأخرى للجماعة وأنجازاتها منذ أنشائها حتى الآن، مقارنا بأنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع توضيح للعوامل المؤثرة على أنجازات الجماعة الأقتصادية لدول غرب إفريقيا.

الفصل الرابع: يتم الأعتماد على مؤشر التجارة البينية لتقييم أداء الجماعة، ذلك لسهولة أستخدامه ولتوافر البيانات المتاحة عنه أكثر من أى بيانات أخرى. كما أن الهدف منه كان واضحا فى الأتفاقية المنشأة للجماعة، لذلك يسهل مقارنة ما تم تحقيقه بالفعل بما كان يجب أن يكون عليه. وعند تقييم أداء التجارة البينية سيتم التعرض لحجمها وتوزيها السلعى والجغرافى والتطورات الطارئة عليها طوال الفترة الماضية مقارنة بالوضع السائد فى الول العربية حتى يمكن الحكم على هذه النتائج بصورة نسبية وليس حكم مطلق.